الصباح الاقتصادية
12
العدد 2969 - السنة العاشرة
الثلاثاء 29 ربيع الاخر 1439 - الموافق 16 يناير 2018
Tuesday 16 January 2018 - No.2969 - 10th Year

مؤشرات البورصة تحافظ على صعودها ...و«السعري» يصل 6626.6 نقطة

جلسة «خضراء» للبورصة

انهت بورصة الكويت جلسة تعاملاتها أمس الاثنين على ارتفاع مؤشرها السعري 19ر66 نقطة ليصل إلى مستوى 6626ر6 نقطة بنسبة صعود بلغت 0ر3 في المئة.

في المقابل ارتفع المؤشر الوزني ليكسب 1ر8 نقطة ليصل إلى 420ر3 نقطة بنسبة ارتفاع بلغت 0ر3 في المئة كما ارتفع مؤشر (كويت 15) بواقع 6ر9 نقطة ليصل إلى 972ر3 نقطة بنسبة بلغت في المئة.

وشهدت الجلسة تداول 155ر08 مليون سهم تمت عبر 5263 صفقة نقدية بقيمة 17ر2 مليون دينار كويتي (نحو 57ر1 مليون دولار أمريكي).

وتابع المتعاملون إعلان مجموعة (جي اف اتش) المدرجة في أسواق دبي والبحرين والكويت حول اختيارها من جانب بورصة (ناسداك دبي) للعقود المستقبلية على الأسهم المفردة علاوة على إفصاح معلومات جوهرية عن شركة (مشاعر القابضة) حول الربط الزكوي للشركة الزميلة (برج هاجر العقارية).

كما تابع المتعاملون إفصاحا مكملا بشأن توقيع إحدى الشركات التابعة لشركة (رابطة الكويت والخليج للنقل) عقدا مع الجيش الأمريكي علاوة على إيضاح بشأن التداول غير الاعتيادي على أسهم شركة (أموال الدولية للاستثمار) وإعلان تنفيذ بيع أوراق مالية غير مدرجة لمصلحة حساب وزارة العدل.

وكانت شركات (الرابطة) و(كيبل تلفزيوني) و(لوجستيك) و(كمبفك) و(صلبوخ) الأكثر ارتفاعا في حين كانت أسهم (لوجستيك) و(الائتمار) و(المستثمرون) و(الرابطة) و(زين) أكثرها تداولا من حيث الكمية.

واستهدفت الضغوطات البيعية وعمليات جني الأرباح أسهم العديد من الشركات في مقدمتها (عمار) و(تمكين) و(رماية) و(العقارية) و(بوبيان د ق) في حين شهدت الجلسة ارتفاع أسهم 50 شركة وانخفاض أسهم 56 شركة في حين كانت هناك 19 شركة ثابتة من إجمالي 125 شركة تمت المتاجرة بها.

واستحوذت حركة مكونات مؤشر أسهم (كويت 15) على 14ر8 مليون سهم تمت عبر 991 صفقة نقدية بقيمة 13ر8 مليون دينار (نحو 26ر8 مليون دولار).

تقسيم بورصة الكويت

قال اقتصاديون كويتيون إن خطوة تقسيم بورصة الكويت لثلاثة أسواق (أولي ورئيسي ومزادات) سيشجع الشركات المدرجة على القيام بدور صانع السوق ما سيحفز مستوى دوران أسهمها وزيادة حجم سيولتها.

وأضافوا هؤلاء في لقاءات متفرقة أن خطوة التقسيم تواكب ترقية البورصة من سوق مبتدئة إلى سوق ناشئة ما يسهم في تعديل المسار في ثاني أهم أسواق المال في المنطقة الخليجية.

وأوضحوا أن فكرة التصنيف لعموم الشركات المدرجة سيقضي على المثالب السابقة ما يعيد الثقة بين أوساط المستثمرين المحليين المتعاملين لاسيما الصغار منهم.

وقال الرئيس التنفيذي في شركة الريادة للتمويل والاستثمار مهند الصانع إن خطوة التقسيم تبرهن على مسار الخطوات الجادة التي تسعى إدارة شركة بورصة الكويت إلى تطبيقها لتطوير البنية التحتية لأهم المرافق الاقتصادية في الدولة.

وأضاف الصانع أن هذه الخطوة نادى بها الجميع بغية جذب المزيد من الاستثمارات في البورصة لافتا إلى أنها تعكس مدى حرص إدارة البورصة على مواكبة ترقيتها من سوق مبتدئة إلى مصاف الأسواق الناشئة.

وذكر أن التقسيم الجديد كان منصبا على (فئترة) السوق وهو ما أظهرته جداول التصنيف للشركات المدرجة لإعطاء الفرصة كاملة للمستثمرين بأي طريقة يريد تدوير استثماراته كما الحال في كثير من أسواق رأس المال على مستوى العالم.

ورأى أن التقسيم سيخدم المستثمر الأجنبي لاسيما أنه يميز الشركات المدرجة لسهولة الاستثمار في البورصة معربا عن أمله في طرح المزيد من مثل هذه الأدوات.

وشدد على اهمية أن يكون الاستثمار في البورصة مؤسسي عبر شركات هيئة الإستثمار الكويتية لزيادة الثقة في السوق خاصة وأن الهيئة كان لها خبرات سابقة في تأسيس صناديق لدعم التعاملات.

من جهته قال نائب الرئيس والرئيس التنفيذي في مجموعة (أرزان المالية للتمويل والاستثمار) جاسم زينل إن عملية تصنيفات والتقسيمات للشركات موجودة في العديد من الأسواق المالية العالمية وهو ما اقدمت عليه بورصة الكويت لتلبية أحد متطلبات السوق الناشئة.

وأضاف زينل أن الانعكاسات المتوقعة لخطوة التصنيف للشركات ستصب في صالح تنظيم السوق وستشجع الشركات المدرجة على القيام بدور صانع سوق لنفسها وهو أمر جيد لقيمة وحجم التداولات في السوق فضلا عن أنها ستحفز مستوى دوران أسهم تلك الشركات ما يزيد سيولتها.

وبين أن التقسيم سيكون أداة داعمة للبنوك التي ترغب في تقديم خدماتها للشركات التي تتمتع بسيولة كبيرة ما يؤثر على المستثمرين والشركات المصنفة في السوق الرئيسي حيث سترفع من مستوى أسهمها.

ولفت إلى أن التقسيم سيساعد البنوك أيضا في تقييم حركة أسهم الشركات من ناحية عملية التقييم لأخذ الضمانات كما الحال في البنوك العالمية حيث تدرس حركة دوران الأسهم باعتباره مؤشرا مهما يعطيها صورة أفضل لسيولة السهم الخاص بالشركة.

«الغرفة» تبحث الاستعدادات لعملية «تقسيم السوق»

عقدت غرفة تجارة وصناعة الكويت صباح أمس الاثنين لقاءا مع شركة بورصة الكويت، ترأس اللقاء عبدالوهاب الوزان - نائب رئيس الغرفة وبحضور أعضاء مجلس الإدارة، كما حضر من جانب شركة بورصة الكويت / خالد عبدالرزاق الخالد - الرئيس التنفيذي.

عقد هذا اللقاء بهدف عرض الاستعدادات والتدابير التي تتخذها البورصة فيما يتعلق بعملية تقسيم السوق إلى ثلاثة أسواق: السوق الأول، السوق الرئيسي، وسوق المزادات. وذلك وفق معايير معينة تلبي احتياجات السوق الكويتي الحالي وتدفع نحو الارتقاء في إطار من الشفافية.

وتستهدف بورصة الكويت أن تكون أول بورصة في المنطقة تعتمد وتنفذ عملية تقسيم وتصنيف السوق وذلك لمواكبة الأسواق العالمية في هذا المجال مما يتيح استحداث أدوات استثمارية جديدة التي يطمح لها المستثمر بهدف تحقيق انتعاش للسوق من خلال زيادة نسبة الأسهم المتداولة وبالتالي زيادة السيولة.

وقد شرحت شركة بورصة الكويت خلال اللقاء المنافع المتوقعة من هذه الخطوة، حيث يخدم نظام تقسيم السوق كافة العناصر المشاركة فيه، ويمنح مزيد من الشفافية للمستثمرين من خلال جلسات تحليلية دورية مع الشركات المدرجة في السوق بشكل دوري لتقييم إمكانية الاستمرار بتصنيفها الحالي.

وبينت بورصة الكويت أن السوق الأول Premier Market يعتبر سوق النخبة والذي يعد أفضل الأسواق التي وجدت في النظام الجديد، ويستهدف الشركات الممتازة ذات السيولة العالية والقيمة السوقية المتوسطة إلى الكبيرة. تدخل الشركات في هذا السوق من ضمن مؤشر السوق الأول. وهناك عدد من المتطلبات الخاصة للتأهيل للسوق الأول، كما أن هناك مجموعة من الالتزامات لاستمرار الشركات في هذا السوق.

أما السوق الرئيسي فهو السوق الذي تدرج ضمنه الشركات التي لا تتأهل للسوق الأول، ولكن لديها سيولة تجعلها قادرة على التداول ضمن السوق الرئيسي. كما تخضع للمراجعة السنوية ولتقييم مستوى أدائها في تداولات بورصة الكويت، وإذا تراجع أداؤها ولم تستوفي شروط سيولة السوق الرئيسي مما يعرضها لإعادة تصنيفها إلى سوق المزادات، وتدخل الشركات المصنفة في هذا السوق ضمن مؤشر السوق الرئيسي ومؤشر السوق العام.

اما سوق المزادات فيضم الشركات المدرجة في البورصة والتي لا تستوفي شروط السوق الأول والسوق الرئيسي، وتعتبر الشركات في هذا السوق ذات سيولة منخفضة بغض النظر عن قيمتها السوقية، وتقوم بورصة الكويت بعقد مزادين يوميا على أن تكون مدة المزاد الواحد 15 دقيقة لتركيز العروض والطلبات وتحديد فترة 45 دقيقة بين المزادين. ونظرا لشح السيولة في هذا السوق لا يوجد لها مؤشر خاص ولا يدخل ضمن المؤشرات الأخرى.

يذكر أن هناك العديد من الأسواق العالمية تبنت نظام مماثل لهذا التقسيم مثل سوق لندن للأوراق المالية، وبورصة دويتش الألمانية، وبورصة ناسداك - الولايات المتحدة، وجميعها أسواق عريقة ومتطورة وذات تجربة متميزة في نظام الأسواق المقسمة.

البدر: مؤتمر «اعمار العراق» يعكس مدى ايمان سمو الأمير بضرورة دعمه واستقراره

تتواصل استعدادات الصندوق الكويتي بالتعاون مع الحكومة العراقية والبنك الدولي لعقد مؤتمر الكويت الدولي لإعادة اعمار العراق والذي تستضيفه الكويت خلال الفترة من 12 : 14 فبراير المقبل، حيث عهد الصندوق الكويتي طبقا لما صرح به مدير عام الصندوق الكويتي عبدالوهاب البدر إلى فريق عمل متخصص التواجد في العراق للاعداد للمؤتمر، في الوقت الذي تنظم فيه ورشة عمل أخرى بمقر الصندوق تحت عنوان الخسائر واحتياجات إعادة الاعمار.

ولم تكن ورشة العمل التي اقامها الصندوق الكويتي بالتعاون مع الحكومة العراقية والبنك الدولي في الفترة من 5 - 7 ديسمبر 2017 الماضي هي اول تعاون بين الصندوق وحكومة جمهورية العراق، فقد سبق للصندوق الكويتي ان قام بتنظيم مؤتمر دول جوار العراق، والذي كان مقدمة لتعاون وتواجد مستمر للصندوق الكويتي في جمهورية العراق الشقيق، وفي مواكبة انعقاد المؤتمر قام الصندوق بتقديم المنح لإقامة مدارس نموذجيه في العراق كما قدم منحا أخرى لإقامة «مجمع الكويت الجراحي» في مستشفى البصرة، بجانب إقامة العديد من المنشآت السكنية على الحدود بين البلدين.

والجدير بالذكر ان الصندوق الكويتي اقام ورشة تحت عنوان «تقييم الخسائر واحتياجات إعادة اعمار العراق ما بعد داعش»، وجاءت تمهيدا لإعداد دراسة شاملة ستقدم خلال مؤتمر الكويت الدولي لإعادة اعمار العراق، والذي يتوقع ان تحضره 70 دولة، وقد مثل الحكومة العراقية في حضور هذه الورشة امين عام مجلس الوزراء د. مهدي العلاق، ورئيس صندوق إعادة اعمار المناطق المتضررة من الإرهاب د. مصطفى الهيتي، بالإضافة عدد من ممثلي المؤسسات التنموية الإقليمية والقارية المختلفة والبنك الدولي والخبراء الفنيين في الصندوق الكويتي للتنمية.

وفي تصريحات له حول التعاون بين الصندوق الكويتي وحكومة جمهورية العراق قال مدير عام الصندوق الكويتي عبدالوهاب البدر: ان الصندوق متواجد في العراق منذ سنوات وعلى مستويات مختلفة ابرزها قطاع التعليم.

وفيما يتعلق بمؤتمر الكويت الدولي لاعادة اعمار العراق والذي يعقد بالكويت في الفترة من 12 - 14 فبراير 2018، والذي يتولى الاشراف عليه وتنظيمه الصندوق الكويتي، قال البدر: ان الصندوق بواصل استعداداته في الإعداد لهذا المؤتمر، بهدف حشد الدعم لإعادة اعمار المدن العراقية المحررة والمتضررة من الحرب على الإرهاب، وهناك فريق من الصندوق كان متواجدا على فترات خلال نهاية العام الماضي للمشاركة في اعداد التقارير بهذا المؤتمر مع جهات أخرى، منوها بالأهمية الكبرى التي توليها الكويت والعراق لانعقاد هذا المؤتمر والتي تتجلى في انعقاده برعاية سامية من صاحب السمو أمير البلاد الشيخ صباح الأحمد الجابر الصباح، إيمانا من سموه باهمية دعم وامن واستقرار العراق ومساعدته على استعادة دوره الإقليم والدولي.

مضيفا ان استضافة دولة الكويت لهذا المؤتمر الدولي سيساهم في رفع المعاناة عن الملايين من النازحين والمتضررين من ضحايا الحرب على الإرهاب في العراق وإعادة اعمار البنى التحتية المتضررة في البلاد.

وقال البدر: ان استضافة الكويت للعديد من المؤتمرات الإقليمية في السنوات الأخيرة والتي أطلق صاحب السمو من خلالها عدة مبادرات تنموية هي خير دليل على الدور الإنساني المتميز لصاحب السمو وحرصه على رفع المعاناة الإنسانية وتحسين مستويات المعيشة ومحاربة الفقر وبناء أسس النمو الاقتصادي والاستقرار السياسي.

على صعيد آخر متصل نوه البدر بالدور المكمل الذي يلعبه الصندوق في دعم السياسة الخارجية لدولة الكويت وذلك من خلال تعزيز أواصر الصداقة بين دولة الكويت والدول المستفيدة من مساعدات الصندوق، وبما يخدم قضايا ومصالح دولة الكويت وتعزيز مكانتها في العالم.

وأضاف البدر ان مسيرة الصندوق حافلة بالإنجازات كاحدى اقدم مؤسسات العمل الإنمائي في العالم العربي.

وفي ضوء الاستعدادات سالفة الذكر سيشهد المؤتمر حضور العديد من المنظمات الإقليمية والدولية ومنها منظمة الأمم المتحدة، فضلا عن مشاركة فاعلة لمنظمات المجتمع المدني والتي ستنخرط في المحور المخصص لبحث العمليات الإنسانية ودعم الاستقرار في المناطق المحررة وسبل دعم عمليات المصالحة المجتمعية.

«التجارة»: المعارض المتخصصة تحسن تنافسية الكويت التجارية والسياحية

أكد الوكيل المساعد لشؤون المنظمات الدولية والتجارة الخارجية بوزارة التجارة والصناعة الكويتية الشيخ نمر فهد المالك الصباح حرص الوزارة على دعم وتسهيل إقامة المعارض المتخصصة في البلاد وازالة معوقات تحسين تنافسية الكويت التجارية والسياحية.

وقال الشيخ نمر الصباح في تصريح للصحفيين عقب افتتاحه معرض (هوريكا الكويت 2018) ان المعرض يتميز هذا العام بكمية المشاركين الكبيرة إذ بلغ عدد الشركات والجهات المشاركة نحو 900 شركة و300 طاه من مختلف دول العالم ما يعكس دور الكويت الرائد في تنظيم مثل هذه المعارض المتخصصة.

من جهتها قالت رئيسة اللجنة المنظمة للمعرض مدير عام شركة (البدرز جروب) نبيلة العنجري ان المعرض يضاهي أكبر المعارض المشابهة في أقوى المدن والدول السياحية والترفيهية مشيرة الى ان المعرض أصبح وجهة لكل الشركات والجهات والخبراء المعنيين بالفنادق والمطاعم والضيافة وفنون الطهي.

وأضافت ان المعرض يسعى لجعل الكويت مركزا يضاهي أهم المراكز في صناعة الضيافة والسياحة التجارية من حيث إظهار وتشجيع وتطوير مستوى الخدمات في القطاعات التي ينشط فيها المعرض.

من ناحيته قال المدير التنفيذي للمعرض أمين عام اتحاد أصحاب الفنادق الكويتية محمد ناجيا ان المعرض هذا العام حقق قفزة كبيرة من حيث حجم المساحات المشغولة وانضمام العديد من الشركات الجديدة أو من حيث الزخم الكمي والنوعي في الأنشطة والفعاليات.

وأضاف أن فعاليات المعرض تتضمن جلسات تعقد لأول مرة يتناول فيها المختصون واصحاب المشاريع موضوعات مختلفة مثل سلامة الغذاء وتأثير الابتكارات الجديدة على مشاريع المطاعم الى جانب إقامة مسابقات للطهي.

نتيجة السداد المبكر لبعض الديون

«الائتمان» في الكويت يتراجع 140 مليون دينار خلال نوفمبر

تراجع الائتمان المصرفي بواقع 140 مليون دينار في نوفمبر مع تباطؤ نموه إلى 4.3٪ على أساس سنوي. فقد تم إكمال استحواذ «عمانتل» على حصة في مجموعة «زين» بقيمة 400 مليون دينار، مما قد أدى إلى السداد المبكر لبعض الديون، إلا أن الائتمان قد أظهر تباطؤا قبل ذلك. وقد تراجع الائتمان في الأشهر الثلاثة المنتهية في أكتوبر إلى نسبة سنوية بلغت 2.3٪. في حين شهدت ودائع القطاع الخاص ارتفاعا جيدا في نوفمبر.

وتراجع الائتمان الممنوح لقطاع الأعمال (باستثناء المؤسسات المالية غير المصرفية) بواقع 200 مليون دينار، والذي قد يعكس سداد الشركات مدفوعاتها فيما يخص استحواذ حصة «زين». فقد توزع التراجع بين الائتمان الممنوح لشراء الأوراق المالية (83- مليون دينار) والممنوح لقطاع العقار (50- مليون دينار) والممنوح لقطاع النفط والغاز (26- مليون دينار) والممنوح لقطاع البناء والتشييد (26- مليون دينار)، وعلى الرغم من ذلك لم يسجل أي من قطاعات الأعمال أي زيادة تذكر خلال الشهر.

وشهد الائتمان الممنوح لقطاع الإعمال المنتجة ثباتا في نوفمبر، مستقرا عند وتيرة قوية نسبيا بلغت 6.1٪ على أساس سنوي. إلا أن الائتمان الممنوح لهذا القطاع تراجع نموه في الأشهر الأخيرة بعد قوة خلال النصف الأول من العام 2017. ويستثنى من ذلك الائتمان الممنوح لقطاع العقار والقطاع المالي بواقع 67 مليون دينار.

وكانت القروض الشخصية هي الاستثناء، إذ سجلت زيادات ملحوظة خلال نوفمبر، بينما ظل نموها ثابتا عند 7.4٪ على أساس سنوي. وبينما ارتفع صافي الزيادة في التسهيلات الشخصية (باستثناء الممنوحة لشراء الأوراق المالية) بواقع 76 مليون دينار خلال الشهر، إلا أن هذه الزيادة كانت معتدلة قليلا مقارنة بالزيادات المسجلة في الأشهر الأخيرة.

وارتفعت ودائع القطاع الخاص في نوفمبر بواقع 336 مليون دينار، وذلك نتيجة الزيادات في الودائع بالعملة الأجنبية والودائع تحت الطلب بالدينار. وقد ارتفع نمو عرض النقد بمفهومه الواسع (ن2) إلى 2.9٪ على أساس سنوي. واستمرت الودائع الحكومية بالتراجع، وذلك بواقع 197 مليون دينار خلال الشهر مع تباطؤ نموها إلى 1.6٪ على أساس سنوي.

وارتفعت احتياطيات البنوك السائلة أو «فائض السيولة» خلال نوفمبر إلى 7.6٪ من إجمالي أصول البنوك. فقد ارتفعت احتياطيات البنوك (النقد، الودائع لدى بنك الكويت المركزي، سندات بنك الكويت المركزي) بواقع 375 مليون دينار لتصل إلى 4.75 مليار دينار. وقد جاء ذلك بالتزامن مع غياب الإصدارات السيادية في نوفمبر، ما يعني بقاء قيمة أدوات الدين العام المحلية المستحقة عند 4.77 مليار دينار، أو ما يقدّر بنسبة 12٪ من الناتج المحلي الإجمالي.

ولم تتغير أسعار الفائدة المحلية كثيرا في نوفمبر. فقد ارتفعت أسعار الفائدة بين البنوك (الإنتربنك) لأجل ثلاثة أشهر بواقع نقطة أساس واحدة لتستقر عند مستوى 1.8٪. إلا أن أسعار الفائدة قد ارتفعت قليلا منذ ذلك الحين، ولم تتغير أسعار الفائدة على ودائع العملاء خلال الشهر.

الرسم البياني ١: نمو الائتمان

رسم بياني توضيحي